استدعاء حجب معلومات وشهادة مشفوعة بالقسم القانون العام، الفصل **209A**، 8 أو القانون العام الفصل **258E**،10	لاستخدام المحكمة فقط – دعوى رقم	**محكمة ماساشوسيتس الابتدائية**

بموجب الفصل 209A ، 8 من القانون العام أو الفصل 258E، 10 من القانون العام، فإن عناوين مكان سكنك وعملك:

- سيتم حجبها تلقائياً عن الجمهور.
- سيتم حجبها تلقائياً عن المدعى عليه/عليها ومحاميهم، إلا إذا ظهرت تلك العناوين على أمر المحكمة لأنك كنت قد طلبت أن تأمر المحكمة المدعى عليه/عليها بالابتعاد عن مكان سكنك أو عملك.
- ستكون متاحة لك ولمحاميك ولكل شخص مخول بالاطلاع عليها، ولأشخاص معينين يكون اطلاعهم عليها ضرورياً لأداء واجباتهم المدعون العامون، وضباط إنفاذ القانون، ومحامو الضحية-الشاهد، ومرشدو الاعتداء الجنسي، في قضايا الفصل **209A** من القانون العام، ومرشدو العنف المنزلي).

إن كان لديك أسباب مقنعة تبرر ضرورة عدم الإفصاح عن عناوينك أو أية معلومات سرية أخرى لأشخاص قد يتسنى لهم الاطلاع عليها أثناء تأدية واجباتهم، يمكنك تقديم هذا الاستدعاء لدى المحكمة لتطلب من القاضي إصدار أمر حجب معلومات بموجب القاعدة الثامنة من قانون المحكمة الابتدائية المتعلقة بإجراء الحجب. وإن كان لديك مبررات مقنعة، يمكنك أيضاً الطلب من القاضي حجب معلومات أخرى في هذه القضية عن الفحص العام. وعليك تفسير وجود مبرر مقنع للقيام بهذا. في العادة، لا يأخذ القاضي بمبرر الخصوصية وحده لحجب سجلات المحكمة عن الفحص العام. إن كنت تطلب/تطلبين إصدار أمر حجب دون إشعار المدعى عليه/عليها وأي أشخاص معنيين آخرين مسبقاً بذلك، يجب عليك تفسير تسبب إشعارهم بذلك بضرر حتمي وفوري عليك.

1. بموجب القاعدة الثامنة من قانون المحكمة الابتدائية، ألتمس من المحكمة أن تأمر:

☐ بأن يتم حجب معلومات عناوين سكني و/أو عملي و/أو مدرستي وأرقام هواتفي عن الأشخاص الذين قد يتسنى لهم الاطلاع عليها أثناء تأدية واجباتهم.

☐ بأن يتم حجب المعلومات التالية الواردة في السجل القضية عن الفحص العام:

_____

_____

☐ كما ألتمس من المحكمة أن تأمر بأن يكون هذا الحجب دون ***إشعار مسبق به*** للمدعى عليه/عليها ولأي أشخاص معنيين آخرين، حيث أن إشعارهم به قد يتسبب في ضرر حتمي وفوري لي.

2. يستند هذا الطلب على: _____

_____

_____

_____

_____

_____

_____

☐ إن احتجت إلى مساحة إضافية، أرفق/ي صفحات إضافية وحدد/ي هذا المربع

أقرّ تحت طائلة عقوبة الحنث باليمين أن جميع الإفادات المقدمة أعلاه، وفي أية صفحات إضافية مرفقة، هي صحيحة.

توقيع المدعي/المدعية	تاريخ التوقيع (الشهر/اليوم/السنة)
x	

أمر القاضي بشأن استدعاء حجب المعلومات

☐ الاستدعاء **مقبول** بشكل فوري من جانب واحد استناداً إلى تقديم مبرر مقنع بإمكانية وقوع ضرر حتمي وفوري قبل سماع دفاع المدعى عليه/عليها أو أي طرف آخر ذي علاقة.

☐ الاستدعاء **مقبول** استناداً إلى تقديم مبرر مقنع، بعد جلسة استماع يتم إرسال إشعار بها إلى المدعى عليه/عليها وإلى أي طرف ذي علاقة آخر.

☐ الاستدعاء **مرفوض**.

توقيع القاضي	تاريخ التوقيع (الشهر/اليوم/السنة)
x	

THIS FORM IS FOR REFERENCE ONLY. DO NOT SUBMIT TO THE COURT.
يعتبر هذا النموذج كمرجع فقط. يجب عدم تسليمه للمحكمة.

مقتطفات من قانون حكم المحكمة الثامن

قواعد إجراء حجب المعلومات

القاعدة 1: نطاق وتطبيق القواعد. تحكم هذه القواعد إجراء حجب المعلومات في الدعاوى المدنية في كل دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية. وكما هي مستخدمة هنا، فإن "الحجب" يعني إجراء يؤدي إلى إبقاء بعض أو جميع الأوراق أو الوثائق أو المستندات أو أجزاء منها، في قضية منفصلة وغير متاحة للفحص العام. وتعتبر كذلك بأنها تشمل إجراء إبقاء الدعاوى واللوائح وغيرها من السجلات غير متاحة للفحص العام.

باستثناء ما هو منصوص عليه في القاعدة 11، لا تنطبق هذه القواعد على أوراق المحكمة ووثائقها ولوائحها ومستنداتها وغيرها من السجلات التي تقتضي بأن يتم حجبها بموجب القانون أو حكم محكمة أو أمر قائم.

القاعدة 2: استدعاء بحجب معلومات: هو طلب لحجب معلومات يُقدم خطياً بحيث يجب أن ينص على دواعي ذلك الحجب ويجب أن يشمل إفادة خطية بأسباب تدعيمية لذلك الحجب. ويجب أن يختلف الاستدعاء بالتفصيل المادة التي يُرغب بحجبها والفترة الزمنية للحجب المطلوب.

يجب أن يقترن استدعاء الحجب شهادة مشفوعة بالقسم تدعيماً لذلك الاستدعاء. إلا إذا اشترط غير ذلك، فإن القواعد الحاكمة للاستدعاءات والشهادات المشفوعة بالقسم في الدعاوى المدنية تنطبق على طلبات الحجب.

يمكن التماس أمر حجب قبل تحديد المادة المُراد حجبها.

القاعدة 3: حجب فوري من جانب واحد: يجوز للمحكمة منح حجب فوري من جانب واحد دون إشعار مسبق بذلك بناءً على استدعاء خطي تدعمه شهادة مشفوعة بالقسم على النحو المنصوص عليه في القاعدة 2 وبناءً على إثبات بإمكانية وقوع ضرر فوري وحتمي قبل الاستماع لرد الطرف الآخر. وينتهي مفعول الحجب الفوري من جانب واحد وبنوده خلال فترة زمنية بعد إدخاله، لا تتجاوز عشرة أيام، كما تحدده المحكمة، إلا إذا مددت المحكمة الأمر.

إذا ما تم منح حجب فوري من جانب واحد دون إشعار مسبق به، فإنه يتم تحديد جلسة استماع للمسألة في أقرب وقت ممكن، وفي أي حدث في غضون عشرة أيام. بموجب إشعار لمدة يومين إلى الطرف الذي حصل على أمر الحجب دون إشعار مسبق أو بناءً على إشعار قصير من هذا القبيل على النحو الذي قد تحدده المحكمة، يمكن لطرف من الطرفين أو طرف ثالث معني أن يلتمس التعديل أو الإنهاء.

يمكن التماس أمر حجب فوري من جانب واحد قبل تحديد المادة المُراد حجبها.

القاعدة 4: يجب تبليغ استدعاء حجب المعلومات والشهادة المشفوعة بالقسم إلى جميع الأطراف بما يتوافق مع قواعد الإجراءات المدنية لولاية ماساشوسيتس.

يمكن للمحكمة، قبل جلسة الاستماع، الأمر بأن يتم تبليغ أطراف ثالثة ذات علاقة قد لا يكونون طرفاً في القضية، بما يشمل أشخاص ذكرت أسماءهم في المادة المراد حجبها. ويجب أن يتم تبليغ مثل هذه الأطراف ذات العلاقة على النحو الذي تحدده المحكمة.

القاعدة 5: نقض طلب الحجب: أي طرف أو طرف ثالث معني تم تبليغه بما يتوافق مع القاعدة 4 من هذه القواعد أن يقدم شهادات نقض مشفوعة بالقسم قبل يوم واحد على الأقل من جلسة الاستماع، إلا إذا سمحت المحكمة بتقديمها في أوقات أخرى.

القاعدة 6: سماع استدعاء من طرف ثالث: يمكن لأي شخص لم يتم تبليغه بما يتوافق مع القاعدة 4 من هذه القواعد ويرغب بعقد جلسة استماع له لالتماس أو نقض استدعاء حجب أن يبلغ جميع الأطراف باستدعاء خطي تدعمه شهادة مشفوعة بالقسم.

القاعدة 7: جلسة الاستماع: يمكن للمحكمة إدخال أمر حجب معلومات، بعد جلسة الاستماع، بناء على تقديم مبرر مقنع وبالتوافق مع القانون السائد. وفيما يتعلق بتحديد المبرر المقنع، على المحكمة الأخذ بجميع العوامل ذات العلاقة، وتشمل، لكن لا تنحصر في، طبيعة الأطراف والخلاف، ونوع المعلومات ومصالح الخصوصية، ومدى اهتمام المجتمع، وسبب (أسباب) الطلب.

اتفاق جميع الأطراف أو أطراف ثالثة معنية على أمر حجب لا يشكل، بحد ذاته، مبرراً كافياً لإصدار أمر حجب.

إذا ما كانت جلسة الاستماع العلنية تهدد بكشف المعلومات المراد حجبها، يمكن للمحكمة أن تعقد جلسة استماع مغلقة أمام الجمهور. وإذا ما تم عقد جلسة استماع مغلقة، يجب الاحتفاظ بسجل للوقائع عن طريق الاختزال أو من خلال آلة تسجيل. ويجب القيام بالإجراءات المناسبة لحماية سرية السجل.

القاعدة 8: أمر الحجب:أمر الحجب، سواء كان فوري من جانب واحد أم بعد إرسال إشعار به، يصدر فقط استناداً إلى استنتاجات خطية ويجب أن يحدد أمر الحجب المادة المراد حجبها، و، إن أمكن ذلك، الطريقة التي سيتم فيها تنفيذ الحجب. ويجب أن يجير أمر الحجب بتاريخ إصدار وأن يحدد مدة الأمر.

في الأمر الذي تصدره، يمكن للمحكمة أن تسمح لأشخاص غير أولئك التي تذكرهم القاعدة 9 من هذه القواعد أن يطلعوا على المادة المحجوبة، ويمكن أن تأمر بالقيام بالحذف أو التدوين الملائم في الدعوى المدنية واللوائح المحفوظة لدى الكاتب.

القاعدة 9: واجبات الكاتب: عند إدخال أمر حجب، على الكاتب أن يدون في الدعوى المدنية مشيراً إلى المادة التي تم حجبها. ويجب أن تبقى جميع المواد المحجوبة محفوظة بشكل منفصل عن أوراق القضية وأن لا تكون متاحة للفحص العام. ويجب أن تكون مثل هذه المواد المحجوبة متاحة أمام المحكمة ومحامي السجل وأطراف القضية وكاتب المحكمة، إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك.

القاعدة 10: التعديل أو الإنهاء: يحق لأي طرف من الأطراف أو شخص ثالث معني، سواء تم إشعاره بموجب القاعدة 4 من هذه القواعد أم لا، أن يطلب تعديل أو إنهاء أمر الحجب وذلك من خلال استدعاء مدعوم بشهادة مشفوعة بالقسم.

القاعدة 11: المواد المحجوبة بموجب القانون أو حكم المحكمة: تنطبق هذه القاعدة على طلبات الإعفاء من الحجب في القضايا التي تقتضي حجب المواد بموجب القانون أو حكم المحكمة أو أمر قائم، إلا إذا تطلب إجراء مختلف غير ذلك.

يمكن طلب الإعفاء من الحجب من خلال استدعاء مدعوم بشهادة مشفوعة بالقسم، ويجب أن تمنحه المحكمة فقط استناداً إلى استنتاجات خطية. وأي إجراء غير ذلك يتم وضعه في هذه القواعد يحكم طلبات الإعفاء من الحجب في حدود ما يمكن تنفيذه.

القاعدة 12: المراجعة: يخضع أمر الحجب أو رفض حجب مواد للمراجعة من قبل قاضي منفرد في محكمة استئناف بما يتوافق مع أحكام القانون والإجراءات التي تنص عليها القاعدة 1:15 من قواعد المحكمة القضائية العليا.

THIS FORM IS FOR REFERENCE ONLY. DO NOT SUBMIT TO THE COURT.
يعتبر هذا النموذج مرجع فقط. يجب عدم تسليمه للمحكمة